الإثنين ٢ ـ ٦ ـ ٢٠٠٨

بريد الأهرام

فاكس: ٢٥٧٨٦٧١٥
بريد إلكتروني: barid @ ahram .org.eg

صمام الأمان

في كلمة نشرها بريد «الأهرام» للمهندس البحرى حسام المهدى، أبدى الكاتب قلقه الشديد من تقرير تلقاه وزير الرى والموارد المائية حول ترسب الطمى أمام السد العالى (وليس خلفه كما جاء بالرسالة)، مما أدى إلى التأثير على السعة التخزينية لبحيرة السد، وتسرب المياه إلى بعض الخيران حول بحيرة السد، والتى سماها «مياها مهدرة» وتعليقا عليها أقول إن المشروعات العملاقة ـ فى العالم كله ـ لها آثار جانبية، وأن الآثار الجانبية لمشروع السد العالى، ومنها بطبيعة الحال ترسب الطمى فى البحيرة، كانت معروفة فى أثناء إعداد المشروع، وتمت دراستها مع الخبراء الأمريكيين وخبراء البنك الدولى عندما كان المفروض أن تمول الولايات المتحدة مشروع بناء السد، ثم درست للمرة الثانية مع الخبراء السوفييت عندما قبل الاتحاد السوفيتى ـ وقتها ـ تمويل المشروع، كما كانت الآثار الجانبية للمشروع معروفة ومدروسة من المهندسين المصريين العظام الذين أشرفوا على تصميم وبناء السد من أمثال صدقى سليمان، وإبراهيم زكى قناوى، وحسن زكى طاهر أبوفا يرحمهم الله، والمهندس حسب الله الكفراوى ـ أطال الله فى عمره ـ لذلك فإن سعة التخزين فى السد انقسمت وفقا للتصميم إلى جزءين الأول لتخزين المياه، والثانى لمواجهة ترسب الطمى وهو ما يسمى **Dead Storage** بحيث لا يؤثر ترسب الطمى على السعة الفعلية لتخزين المياه لمدة مائة عام قادمة.أما تسرب بعض مياه البحيرة إلى الخيران المحيطة بها فهو أمر ضرورى عندما تصل سعة التخزين إلى أقصى ارتفاع لها ـ وهو أمر يتحدد بكمية المياه الواردة للبحيرة وهى كمية تختلف من سنة لأخرى حسب شدة الأمطار وقلتها عند منابع النهر. ولو لم تتسرب المياه إلى الخيران عند زيادة إيرادات النيل لارتفع منسوب التخزين فى البحيرة مما يهدد بغمر جسم السد ذاته ومحطة توليد الكهرباء الملحقة به!! فتسرب المياه إلى الخيران يعادل فتحة (الفائظ) فى أى حوض فى الحمام حتى لا تفيض المياه من الحوض عند امتلائه لآخره (**TROP PLEIN**) أى صمام أمان. ولقد كان مشروع السد العالى وآثاره الجانبية موضوع محاضرات القيتها فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٤، فى أثناء بناء السد العالى، واخص منها محاضرتى فى جامعة (بركلى) فى كاليفورنيا، ومعهد أصدقاء الشرق الأوسط فى واشنطن، و**MIT** (معهد ماشيتوتس للتكنولوجيا) فى بوسطن، ونشرت الصحف الأمريكية وقتها أجزاء منها. بقى أن نقول إن حصة مصر من مياه النيل تتحدد بالكمية التى تمر من انفاق السد العالى، وليس من كمية المخزون أمامه. وإذا كانت وزارة الرى والموارد المائية تقوم ـ منذ الآن ـ بدراسة حركة الطمى ببحيرة السد العالى فإن ذلك بالتأكيد علامة مضيئة لا تدعو لأى قلق بل تبعث على وافر الاطمئنان، حيث تدرس الأجهزة الفنية فى وزارة الموارد المائية، حركة الطمى فى بحيرة السد العالى قبل أكثر من ستين عاما من امتلاء سعة تخزين الطمى بالبحيرة.

أحمد طلعت
مدير العلاقات العامة للسد العالى ـ فى أثناء بنائه والمحامى حاليا